

قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية واجمالي الاستثمار المحلي
دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990 - 2020)

سامي عامر الجبو

كلية التجارة- جامعة الزيتونة

saamealjboo@gmail.com

تاريخ الاستلام 2024/04/19

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى محاولة تحليل وتحديد مدي فاعلية العلاقة السياسية المالية على الاستثمار المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من 1990 حتى 2020م ولهذا تم تقدير الانحدار الذاتي بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (Autoregressive Distributed Lag: ARDL) وحيث كانت النتائج الرئيسية لهذه الورقة هي: -

أوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك ان المتغير التابع يرتبط بعلاقة توازنية طويلة الأجل بالمتغيرات المستقلة فأن أمر تقدير هذه العلاقة ذو أهمية ، وبذلك تشير النتائج والخاصة بتقدير هذه العلاقة بان المتغيرات المستقلة هناك علاقة طردية معنوية عند مستوى 5 % α بين النفقات العامة DEP واجمالي الاستثمار المحلي DI بحيث الزيادة بوحدة واحدة من النفقات العامة تقابلها الزيادة بـ 9.28 وحدة من اجمالي الاستثمار المحلي DI في الأجل الطويل، وهناك علاقة طردية غير معنوية بين كل من الناتج المحلي الإجمالي واجمالي GDP والضرائب T مع الاستثمار المحلي DI

قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية واجمالي الاستثمار المحلي دراسة تطبيقية(22-60)

المدى الطويل، كما تبين وجود علاقة عكسية سالبة غير معنوية بين الارادات العامة REV

والاستثمار المحلي DI في المدى الطويل.

تشير نتائج اختبار تصحيح الخطأ غير المقيد UECM الى ان حد تصحيح الخطأ Error

correction سالبا ومعنوياً عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائياً وهو ما يفي بالشرط

الأساس في النموذج لتصوير ديناميكيات الجل القصير فقد بلغت قيمة معلمة تصحيح الخطأ

$CoinEq(-1)$ ما قيمته (-0.883812) وهو ما يعنى ان تقريبا 90% من أخطاء الأجل القصير

يمكن تصحيحها في وحدة الزمن سنة بالنسبة لهذه الدراسة اعتباراً لاعتمادنا السلاسل الزمنية

السنوية ، وهو ما يعنى ان العودة الى التوازن ممكنة في ظرف سنة ونيّف ، واعتباراً لمعنوية المتغير

المستقل فهذا يدل على قوة إمكانية الاستفادة من هذا النموذج في تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين

المتغير التابع والمتغير المستقل .

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، التكوين الرأسمالي الثابت، التكامل المشترك.

المقدمة:

تحاول معظم البلدان النامية، ومنها ليبيا، مواكبة التنمية ومسايرة عجلة التنمية من خلال جذب

المزيد من الاستثمارات لتعزيز النمو، مما يساعدها على تحقيق التنمية الاقتصادية. لذلك عليها

أن تتنافس على تحقيق أكبر قدر من الاستثمار، وبالتالي تلجأ إلى استخدام السياسة المالية

لتحفيز الاستثمار وجذبه. وباعتبار أن موضوع السياسة المالية من المواضيع التي تركت بصمة مهمة

في الفكر الاقتصادي، فإن السياسة المالية يمكن أن تكون عاملاً داعماً للاقتصاد الوطني ومساهماً في

نجاح السياسة الاقتصادية، حيث أن معظم دول العالم بشكل عام وليبيا بشكل خاص تهدف إلى

قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية واجمالي الاستثمار المحلي دراسة تطبيقية(22-60)

تحقيق الاستقرار الاقتصادي. يمكن أن تكون السياسة المالية عاملاً داعماً للاقتصاد الوطني ومساهماً في إنجاح السياسات الاقتصادية، أو يمكن أن تكون نقطة ضعف تؤدي إلى فشل برامج التنمية وسياسات الإصلاح الاقتصادي، أو تؤخر أو تعطل تحقيق الأهداف المرجوة من البرامج والسياسات الاقتصادية. ولذلك فإن دور السياسة المالية يتمثل في تحفيز وجذب الاستثمار، وتوفير وخلق بيئة استثمارية ملائمة ومواتية من خلال الاستخدام السليم لمكوناتها - سياسات الإنفاق والضرائب - لتحفيز المستثمرين على تفضيل الاستثمار بدلاً من ادخار رأس المال.

المشكلة البحثية:

تتمثل مشكلة الدراسة في ظاهرة تأثير السياسة المالية على الإنفاق المطلوب لعملية التنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من زيادة في الاستثمار، حيث أن الاقتصاد الليبي لا يزال يعتمد على قطاع النفط وهيمنة القطاع واضحة للعيان في حسابات المالية العامة. وهذا يتطلب بالضرورة دراسة وتحليل السياسة المالية من خلال أدواتها والتي من أهمها الإنفاق العام والضرائب وذلك لتحديد مدى مساهمة هذه السياسات في زيادة تدفقات الاستثمار للقطاعين العام والخاص وتحسين أداء الاقتصاد الليبي. وبالتالي يمكن التعبير عن المشكلة البحثية في التساؤل الرئيسي التالي: - ما مدى

فاعلية السياسة المالية المتبعة في ليبيا على اجمالي الاستثمار؟

فرضيات الدراسة:

ستحاول الدراسة الاجابة على تساؤلات مشكلة البحث من خلال التحقق من الفرضيات التالية:

- تؤثر أدوات السياسة المالية على الاستثمار الاجمالي.
- عدم وجود علاقة سببية بين السياسة المالية واجمالي الاستثمار المحلي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- تحديد مدى فاعلية السياسة المالية على الاستثمار.
- تحديد العلاقة بين فاعلية السياسة المالية والاستثمار في ليبيا.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها محاولة لإثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالموضوع كما أنها محاولة لإثارة العديد من النقاط والتساؤلات أمام الباحثين للبحث والدراسة كما يمكن الاستفادة من نتائجها في رسم العديد من السياسات الاقتصادية ذات العلاقة.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتصنيف وتبويب البيانات ووصف المتغيرات وتحليل المؤشرات ذات العلاقة بالموضوع، وعلى منهج التحليل الكمي (القياسي) في تقدير مدى فاعلية السياسة المالية على اجمالي الاستثمار المحلي.

تقسيمات الدراسة

بالإضافة إلى المبحث التمهيدي الذي يحوي المشكلة البحثية وأهداف الدراسة وأهميتها وفرضياتها والمنهج الذي اتبع في التحليل ستشتمل هذه الدراسة على أربع مباحث خصص الأول منها لاستعراض الأدبيات المتعلقة بالموضوع، بينما سيفرد الثاني لاستعراض التطورات التي حدثت على السياسة المالية على الاستثمار في الاقتصاد الليبي، بينما سيخصص الفصل الثالث لقياس مدى

قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية واجمالي الاستثمار المحلي دراسة تطبيقية(22-60)

فاعلية السياسة المالية على الاستثمار الإجمالي المحلي في ليبيا في حين سيفرد الرابع لاستعراض النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها.

الدراسات السابقة:

-دراسة علاونة والفواز (2015)، بعنوان أثر السياسات المالية والنقدية الكمية على الاستثمار المحلي الأجنبي المباشر للأردن 2000-2011، ورقة بحثية، المجلة الدولية للبحوث الأكاديمية في المحاسبة والمالية والعلوم الإدارية.

أظهرت ان هنالك علاقة سلبية بين معدل إعادة الخصم والاستثمار المحلي، ولكن ليس دلالة إحصائية في حين أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الاحتياطي النقدي الإلزامي والاستثمار المحلي بسبب وجود الاحتياطات النقدية الزائدة وأظهرت الدراسة أيضا وجود علاقة سلبية بين الضرائب والاستثمار المحلي، وعلاقة إيجابية بين الإنفاق الرأسمالي الحكومي والاستثمار المحلي، وهذا يعني ان الفاعلية السياسية للتأثير المالي أكبر من فعالية السياسة النقدية على الاستثمار المحلي.

وأظهرت الدراسة وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين معدل إعادة الخصم والاستثمار الأجنبي المباشر، في حين اظهر أنه يوجد علاقة إيجابية بين الضرائب والاستثمار الأجنبي المباشر والسبب هو أن الحكومة تمنح إعفاءات ضريبية للتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

- دراسة علاوي وبوروشة، (2015) بعنوان أثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 1990-2012، ورقة بحثية، مجلة رؤى اقتصادية.

بينت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية في اتجاه واحد بين كل من الإنفاق العام، كتلة النقود ومعدل إعادة الخصم من جهة، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر من جهة أخرى،

قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية واجمالي الاستثمار المحلي دراسة تطبيقية(22-60)

كما بينت أيضا وجود قوة تفسيرية للأنفاق العام والكتلة النقدية في تفسيرات التغيرات في قيمة الاستثمار الأجنبي، وبشكل عام أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ومعنوي للسياسة المالية والنقدية على الاستثمار الأجنبي وبالتالي يمكن القول إن نتائج الدراسة جاءت منسجمة مع النظرية الاقتصادية.

- دراسة زكرياء ونيل (2018) بعنوان السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 2000 - 2017

تهدف هذه الدراسة الى محاولة الاثام بالسياسة المالية وابرز اهم ادواتها وابرز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التطور والتنمية أثره على اقتصاد الدولة ومحاولة تحليل وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ذلك في إطار التحفيزات الضريبية والبرامج التنموية، وابرز مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لدى اهم المؤشرات الدولية للاستثمار، تم الاعتماد على الوصفي الذي يلائم طبيعة الموضوع خاصة في ابراز الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر، ثم المنهج التحليلي للوقوف على مدى تأثير السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كما تم اتباع المنهج التاريخي في تتبع مسار الأنفاق العام، الإيرادات الضريبية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. حيث كانت اهم النتائج لا تستطيع السياسة المالية لوحدها القيام بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ما لم تتناسق مع السياسات الاقتصادية الأخرى قصد تحقيق هذه الأهداف. يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية من خلال ما يوفره مزايا تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد المضيف.

قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية واجمالي الاستثمار المحلي دراسة تطبيقية(22-60)

- دراسة قادري وساكت، (2018) بعنوان أثر السياسة المالية والنقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 1990-2019،

قد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين الأنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي على المدى الطويل وال المدى القصير أي إنفاق الدولة على البنية التحتية وزيادة الإنفاق الاستثماري في مختلف القطاعات ساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي ومنه فإن الدولة تستخدم السياسة الإنفاقية في دعم وتشجيع الاستثمار.

وأظهرت وجود علاقة عكسية مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل فكلما زادت الجابية العادية انخفضت التدفقات الاستثماري وهذا يدل على استخدام الدولة لمستويات جد مرتفعة من الضغط الضريبي وهذا ما يؤثر على المستثمر الأجنبي.

الجانب النظري للعلاقة بين السياسة المالية واجمالي الاستثمار المحلي

أولاً: - المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية

تعريف السياسة المالية: - هي مجموعة الأهداف والتوجيهات والإجراءات والنشاطات التي تتخذها الدولة للتأثير على الاقتصاد القومي بهدف المحافظة على استقراره وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة (الوادي وعزام 2007-212).

كما تعريف أيضا على انها دراسة تحليلية للنشاط المالي للدولة وما ينتج عنه من آثار على الاقتصاد القومي (عبد الحميد 2005-41).

أنواع السياسة المالية

يوجد نوعين للسياسة المالية، حيث من خلالهما تتم معالجة حالتها التضخم والركود السائد في الدولة.

1- السياسة المالية التوسعية:

في حالة الكساد أو الركود، يكون هناك انخفاض في مستويات العمالة وانخفاض في معدلات نمو الإنتاج، بالاعتماد على سياسات التوسع التي تسبب انخفاض في الطلب الكلي، لذلك تسعى سياسات التوسع إلى زيادة الطلب الكلي، مثل زيادة المستوى التشغيلي للموارد الخاملة ورفع مستوى العمالة، والذي يصاحبه زيادة في مستوى الإنتاج والدخل، تستخدم مقاييس السياسة المالية التوسعية المزيد من الإنفاق الحكومي أو معدلات الضرائب المفروضة على قطاعي الأسرة والأعمال. هذا سوف يحفز مستوى الطلب الكلي. مواكبة مستوى العرض الكلي، من أجل سد الفجوة بينهما، يتم فرض معدلات ضريبية على شرائح مختلفة من الأفراد والمؤسسات لتخفيضها، مما يؤدي إلى زيادة القدرة المالية، وبالتالي زيادة مستوى الدخل وتشجيع الاستثمار، بما في ذلك زيادة الإنتاج (السنور 2013-164).

2- السياسة المالية الانكماشية

عندما يكون مستوى الطلب الكلي أكبر من مستوى العرض الكلي، وهذا هو مستوى التشغيل الكامل، فإن العواقب السلبية الناتجة عن عدم التوازن في توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، والاستثمار غير الصحيح وانخفاض معدلات نمو الإنتاج، وهذا يرجع إلى زيادة الطلب الكلي، تعتمد الدولة على سياسات انكماشية لمواجهة التضخم في الاقتصاد.

يفترض التحليل أن الأسعار مستقرة، ولكن إذا كان الطلب الكلي أعلى على مستوى التوظيف منه على مستوى الإنتاج، فإن الأسعار تميل إلى الارتفاع، لذلك من المرجح أن يرتفع الطلب الكلي الزائد. لذلك يتطلب الأمر تدخل الحكومة بإتباعها سياسات مالية انكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي

قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية واجمالي الاستثمار المحلي دراسة تطبيقية(22-60)

والحد من التضخم في المجتمع وبالتالي تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وحيث يتم

ذلك من خلال:

- تخفيض الإنفاق الحكومي.
- زيادة الضرائب.
- الدمج بين الأدوات.

أي إن الحكومة تعمل على إحداث فائض في الميزانية، ويترتب عليها تخفيض الطلب الكلي بحيث يتعادل مع العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل (مقلد ونجا - 189).

ثانياً: - المفاهيم المتعلقة بالاستثمار

تعريف الاستثمار: - نظراً للأهمية الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار تباينت مواقف الباحثين وتعددت الدراسات بخصوصه، حيث تناولته معظم المدارس الاقتصادية والمفكرين الاقتصاديين باختلاف انتماءاتهم، وتضمن التعاريف للاستثمار الكثير من التشابه، ونذكر أهمها:

التعريف الأول: "تدفق الإنفاق على الأصول المعارة التي تعمل على زيادة القدرة على إنتاج المنتجات في المستقبل والي خلق منافع جديدة للمستهلك في المستقبل" (جوارنتي واستروب 1998 - 189).

التعريف الثاني: " الاستثمار هو الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة بمعنى الإضافة إلى أصول المؤسسة وتشمل المعدات، الأدوات... الخ، والإصلاحات الجوهرية التي تؤدي إلى إطالة عمر الآلة وغيرها من الأصول أو زيادتها وبالتالي فهو بذلك يعتبر الزيادة في رأس المال

الحقيقي للمجتمع" (فهيم 1985 - 956)

أهداف الاستثمار

قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية واجمالي الاستثمار المحلي دراسة تطبيقية(22-60)

تختلف أهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تقوم بعملية الاستثمار، حيث قد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق النفع العام كما في المشاريع العامة التي تقوم بها الدولة، وقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق الربح كما هو الحال في المشاريع الخاصة، وتعدد هذه الأهداف حيث منها الاقتصادية، التكنولوجية، الاجتماعية، والسياسية.

1. الأهداف الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفاعلية، وبالتالي تحقيق دخول مناسبة لعوامل الإنتاج فضلا عن زيادة الدخل.
- يهدف المشروع بشكل أساسي لتعظيم الربح، والعائد على رأس المال المستثمر وذلك لزيادة نموه وتطويره.
- زيادة قدرة الاقتصاد على تشغيل عامل الإنتاج، وإيجاد فرص التوظيف من القوى العاملة ورأس المال والإدارة، بالشكل الذي يقضي على البطالة بكافة أنواعها.
- الحفاظ على الأصول المادية والمالية التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف فيها، وذلك بعد المخاطر المتوقعة وبما يجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية لهذه المخاطر (أحمد 1999-70).

2. الأهداف التكنولوجية: وتتمثل فيما يلي: -

- تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية لتصبح أقدر على الوفاء باحتياجات الدولة والأفراد.

قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية واجمالي الاستثمار المحلي دراسة تطبيقية(22-60)

- المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي السائد، بتقديم النموذج الأمثل الذي يتم الأخذ به من قبل المشروعات المماثلة والمنافسة.

- تطوير واستيعاب التكنولوجيا وأساليب الإنتاج التي تم استيرادها من الخارج لتصبح مناسبة للظروف المحلية.

- اختيار الأنماط والأساليب التكنولوجية المناسبة لاحتياجات النمو والتنمية بالدولة (الزین 2013-44).

3. الأهداف السياسية والاجتماعية: وتتمثل فيما يلي:

- تعزيز القدرات التفاوضية مع الدول الأخرى والمنظمات.
- زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي.
- إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تقوية وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي.
- تطوير هيكل القيم ونسق العادات والتقاليد بشكل يتوافق مع احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على السلوكيات الضارة.
- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف مناطق الدولة عن طريق استخدام المشروعات الاستثمارية كأداة للإسراع بتنمية وتطوير بعض مناطق الدولة.

قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية واجمالي الاستثمار المحلي دراسة تطبيقية(22-60)

تحقيق الاستقرار الاجتماعي والمساهمة في التقليل من حالات التوتر والقلق الاجتماعي وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية (الزين 2013 – 44-45).

ثالثاً: - السياسة المالية في ليبيا

السياسة المالية التي تحدد مصادر دخل الدولة وأوجه إنفاق هذا الدخل من أجل تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية: وتلعب السياسة المالية دوراً وتأثيراً مهماً في الاقتصاد القومي وعلى أفراد المجتمع كأداة في مجال توزيع الدخل وإدارة موارد الدولة وضبط العجز الحكومي فالإنفاق الاستثماري الحكومي وشكل النظام الضريبي والنفقات الحكومية على الدعم والخدمات الاجتماعية له تأثير كبير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى معدلات النمو الاقتصادي إن تنفيذ السياسة المالية يعتمد بشكل أساسي على المؤسسات الحكومية؛ لذلك فإن كفاءتها وقدراتها الإدارية والتنسيقية هي أحد أبرز عوامل نجاح هذه السياسة.

ملامح السياسة المالية في الاقتصاد الليبي

تستخدم السياسة المالية لتحقيق أهدافها وتنطوي تحت لوائها مجموعة من الأدوات الأخرى هما النفقات العامة والإيرادات العامة وقد تطورت هاتان الأداتان مع التطور الاقتصادي الذي لحق بالاقتصاديات التي تستخدمها (مؤسسة الصالون الاقتصادية 2020). فالسياسة المالية المتبعة بالرغم من تغير النظام السياسي في ليبيا الذي كان قائماً خلال الفترة (1969-2011). إلا أنها مازالت تعتمد على قانون النظام المالي للدولة الصادر في 1967 وتعديلاته وبناء عليه فإن أهم أدوات السياسة المالية في ليبيا هي ما يتم تحصيله من الإيرادات النفطية والضرائب والرسوم والعوائد

قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية وإجمالي الاستثمار المحلي دراسة تطبيقية(22-60)

بأنواعها فيما يتعلق بالإيرادات العامة والإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري والنفقات العامة (شنيبيش 2017-9).

1- الإيرادات العامة:

تنقسم الإيرادات العامة في ليبيا إلى إيرادات نفطية وإيرادات غير نفطية وإيرادات ضريبية - الإيرادات النفطية: تعد الإيرادات النفطية العمود الفقري للإيرادات العامة حيث تشكل ما لا يقل عن 90.0 % من إجمالي الإيرادات كما يتضح من الجدول رقم (1) التالي:

إلا أن هذه الإيرادات سريعة التأثير بالتطورات والأحداث المحلية والدولية كما حدث في النصف الثاني من عام 2013 التي نجمت عن إغلاق الموانئ والحقول النفطية لما يزيد عن عامين ونصف العام وكذلك تداعيات انخفاض الأسعار العالمية للنفط منذ عام 2015 ثم اتجهت نحو الارتفاع الملحوظ في أواخر عام 2020.

الإيرادات غير النفطية: تتكون الإيرادات غير النفطية في ليبيا من الضرائب والرسوم الجمركية وعوائد بعض الجهات الاعتبارية العامة كأرباح مصرف ليبيا المركزي وبعض المؤسسات والشركات الاستثمارية العامة وتشكل الإيرادات غير النفطية حوالي 10% من إجمالي الإيرادات العامة وتعرض هذه الإيرادات دائما إلى التذبذب الكبير في قيمتها من سنة لأخرى بسبب التهرب الضريبي والتراخي في دفع الجباية والرسوم وإبقاء بعض ما يتم تحصيله منها في البلديات دون إيداعها في حساب الإيرادات المركزية لدى مصرف ليبيا المركزي.

الإيرادات الضريبية والجمركية والعائدات المالية العامة:

قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية واجمالي الاستثمار المحلي دراسة تطبيقية(22-60)

يشمل النظام الضريبي والجمركي العائدات المالية العامة في ليبيا كلا من الضريبة على دخل الأفراد والضريبة الدمغة على دخل الشركات والضرائب غير المباشرة وكذلك الرسوم الجمركية التي تفرض على السلع عند استيرادها كما يشمل عائدات وأرباح المؤسسات والشركات التي تمتلك الحكومة رأسماله وهي غالباً شركات نفطية واستثمارية بالإضافة إلى أرباح مصرف ليبيا المركزي (وشركتي المدار وليبيانا) (على وبوفرنة 2016-3).

التطور في الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة وذلك من خلال تقسيمها إلى فترات.

أ- التطور في الإيرادات العامة خلال الفترة (1990-2000).

حيث شهدت فترة التسعينات تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض الطفيف فقد حققت الإيرادات العامة في ليبيا في سنة 1990م و1991م ارتفاعاً ملحوظاً حيث بلغت الإيرادات العامة 2394.0 مليون دينار خلال سنة 1990م ويرجع السبب في ذلك الارتفاع في زيادة الإيرادات النفطية؛ أما خلال سنة 1992 و1993 انخفض إجمالي الإيرادات العامة من 3415 إلى 2553 على التوالي إلا أن الانخفاض الكبير شهدته خلال سنة 1994م حيث بلغ حجمها 1880.3 مليون دينار وذلك بسبب تدني أسعار النفط بسبب ازدياد المعروض من النفط الخام في الأسواق العالمية» وكذلك بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية وفي سنة 1995 بدأت الإيرادات العامة في الارتفاع حيث وصلت إلى 3981.4 مليون دينار ويرجع هذا التطور الكبير في الإيرادات العامة إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية الليبية وذلك بسبب التحسن الذي طرأ على أسعار النفط أما في سنة 1998م و1999م شهدت انخفاضاً مقارنة بالسنة التي قبلها.

ب- التطور في الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2010).

قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية واجمالي الاستثمار المحلي دراسة تطبيقية(22-60)

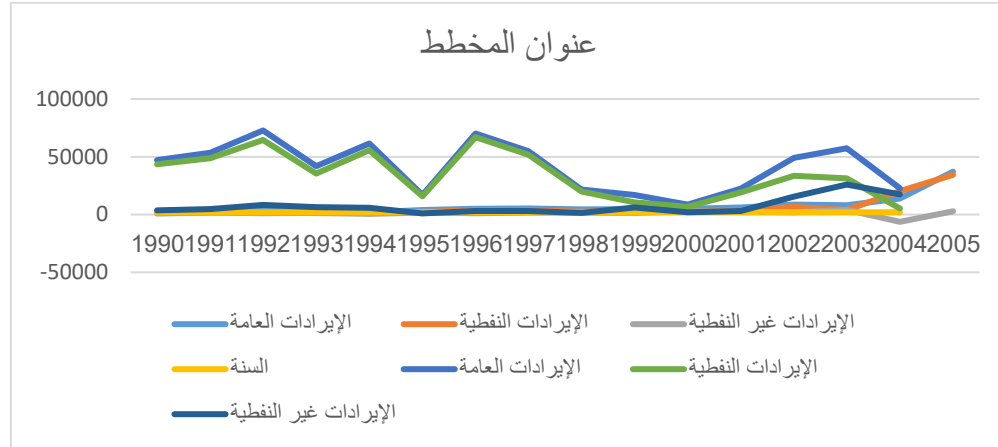
نلاحظ ارتفاعا كبيرا في حجم الإيرادات العامة مقارنة بفترة التسعينات: حيث حققت الإيرادات العامة في سنة 2000م نحو 4694.2 مليون دينار واستمرت في الارتفاع حتى انخفضت بمقدار بسيط خلال سنة 2003 ويرجع ذلك الانخفاض إلى أسعار النفط العالمية وبعد ذلك أخذت في الارتفاع حتى سنة 2008 وبسبب تحسن وانتعاش الاقتصاد الليبي بعد ما كان في فترة حصار وعقوبات مفروضة أما خلال سنة 2009م انخفضت إلى 29236.8 مليون دينار.

ج- التطور في الإيرادات العامة خلال الفترة (2010-2020).

نلاحظ من خلال الجدول ان الإيرادات العامة رجعت لترتفع لتصل حوالي 38850.7 مليون دينار في سنة 2010م مقارنة بالسنة التي قبلها حيث في السنوات الأخيرة خلال فترة الدراسة كانت الإيرادات العامة متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض إلا أن الانخفاض كان هو الغالب وفي سنة 2011م نلاحظ الانخفاض لتصل إلى 16813.3 مليون دينار وفي سنة 2012م ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 70131.4 مليون دينار وهذه الزيادة كانت الأكبر خلال سنوات الدراسة؛ وبعد ذلك أخذت الإيرادات العامة في الانخفاض الحاد تدريجيا بسبب مجموعة من العوامل منها انخفاض حجم الكميات المصدرة من النفط الخام وكذلك انخفاض أسعار النفط العالمية بالإضافة إلى الأحداث التي شهدتها الدولة سنة 2011م والتي صاحبها التوقف في الإنتاج لعام 2014م وعدم قدرة الدولة على جباية الإيرادات غير النفطية نتيجة التسيب الإداري والوظيفي وتدهور الوضع الأمني مما أثر ذلك على الاقتصاد الليبي كافة وفي سنة 2017م رجعت الإيرادات النفطية لتعافي والارتفاع عما كانت عليه في السنوات السابقة ويرجع ذلك إلى تحسن قطاع النفط

قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية واجمالي الاستثمار المحلي دراسة تطبيقية(22-60)

وزيادة الصادرات النفطية في ليبيا وكذلك ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية الا انها تراجعت وانخفضت في سنة 2020م (مصرف ليبيا المركزي إدارة البحوث والاحصاء المجلد 54, 2014).



الشكل رقم (1) يوضح تطور حجم الإيرادات خلال الفترة (1990-2020)

2- النفقات العامة.

تتكون النفقات العامة من إنفاق جاري وإنفاق استثماري وإنفاق على الدعم الحكومي على بعض السلع والخدمات وتقوم الحكومة الليبية بتحديد حجم الإنفاق العام السنوي ضمن الميزانية العامة السنوية حيث تتضمن كيفية توزيع هذا الإنفاق على القطاعات والنشاطات المختلفة داخل الدولة» ويتم توزيع الميزانية العامة للدولة إلى ثلاث أقسام رئيسية وهي:

أ- الإنفاق الجاري: ويشمل الأجور والمرتبات وما في حكمها والمصروفات الإدارية والعمومية والتي ازدادت بصورة مضاعفة منذ عام 2011.

ب- الإنفاق الاستثماري: وهو استثنائي في ظل النظم المالية التقليدية لكن استخدامه أصبح أكثر شيوعاً في الوقت الحاضر حيث انه أصبح إن الإنفاق الاستثماري ضرورة مهمة لتحفيز النمو بسبب عوامل عدة من بينها الاختلالات الكثيرة التي تعرضت لها الاقتصاديات» ويشمل الإنفاق على

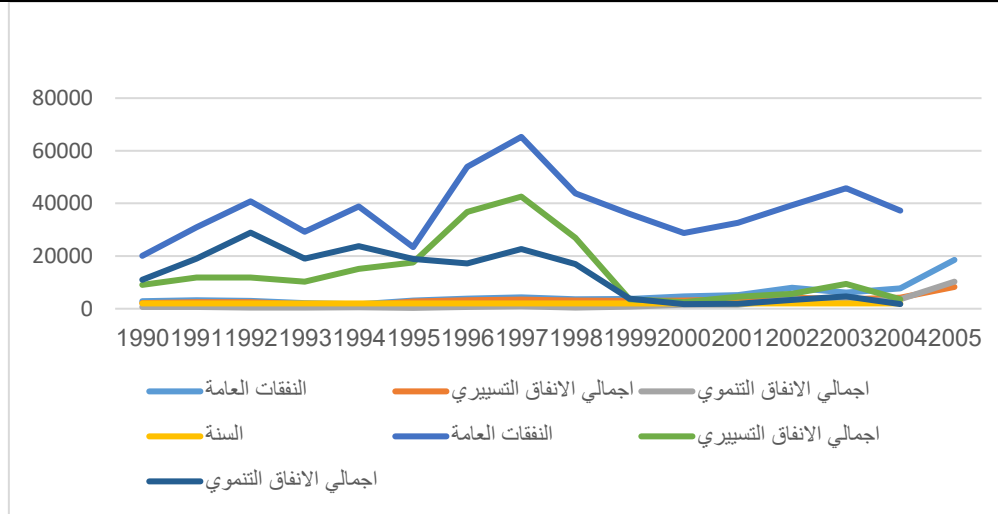
قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية واجمالي الاستثمار المحلي دراسة تطبيقية(22-60)

مشاريع البنية التحتية والكهرباء وكذلك التي تخص قطاع التعليم والصحة والقطاع العام في مجال الزراعة والصناعة وقد تم خلال السنوات 1978-2006 توزيع معظم الإنفاق الاستثماري بمبالغ صغيرة على مستوى إدارات الحكم المحلي.

ج- الإنفاق على الدعم الحكومي: حيث يحظى دعم المحروقات وباقي السلع بنسبة أعلى ويتم تهريب جزء كبير من السلع المدعومة إلى دول الجوار بسبب الفارق الكبير في الأسعار (الصالح والرتيمي 2020 - 22-21).

أن الإنفاق العام خلال الفترة 1990م شهدت تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض الطفيف حتى عام 2006م حيث بلغت النفقات العامة مبلغ وقدره 20093.0 مليون دينار بينما زادت خلال عام 2007م لتصل إلى 30883.0 مليون دينار وترجع هذه الزيادة في ارتفاع المبالغ المخصصة لبند النفقات التشغيلية بالإضافة إلى زيادة مخصصات من ميزانية التحول لأغراض البنية الأساسية والخدمية وفي سنة 2008م زادت النفقات العامة لتصل إلى 40778.1 مليون دينار بينما في 2010م شهدت زيادة ملحوظة في مخصصات الإنفاق العام لتصل إلى 38850.7 مليون دينار ويعود ذلك إلى الزيادة التي طرأت على أسعار النفط وذلك بسبب الأزمة المالية التي حدثت في سنة 2008 وطالما ارتبط الإنفاق العام بالتطورات التي تحدث في أسعار النفط بالزيادة أو الانخفاض وتأثير ذلك على النشاط الاقتصادي المحلي واستمرت في الارتفاع حتى سنة 2010 وبدأت في الانخفاض على التوالي خلال السنوات 2014, 2015, 2016 لتصل إلى 28787.9 مليون دينار ثم بدءاً في العودة إلى الزيادة حتى عام 2019 حيث بلغ قيمة 45813.0م انخفض في عام 2020 م إلى 37310.0 مليون دينار.

قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية واجمالي الاستثمار المحلي دراسة تطبيقية(22-60)



الشكل رقم (2)

يوضح النفقات العامة خلال الفترة خلال الفترة (1990-2020)

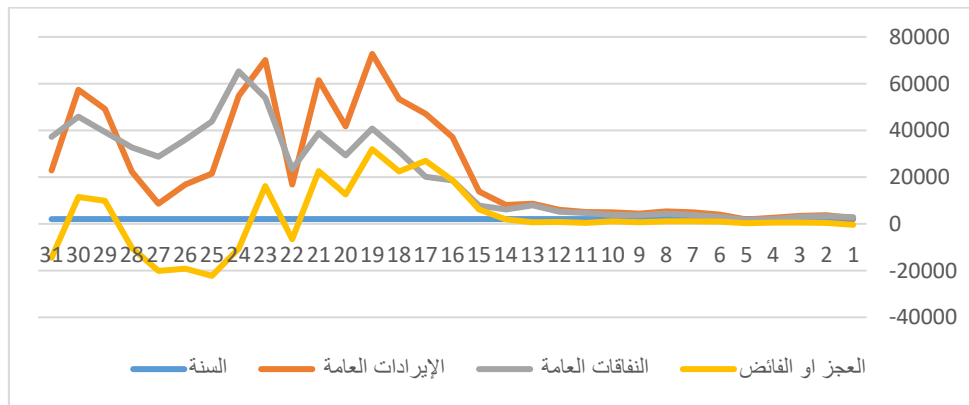
3- العجز أو الفائض في الميزانية:

عجز الميزانية هو الرصيد السالب للميزانية العامة للدولة العجز أو الفائض الناجم عن زيادة بنود المصادر عن بنود الاستخدامات أي بمعنى الزيادة في النفقات عن الإيرادات حيث يشكل النفط في ليبيا مصدر 96% من إيرادات البلاد.

ان أحداث سنة 1990م كان لها تأثير على الإيرادات النفطية بالانخفاض وبالتالي حدوث عجز في الميزانية بما قيمته 487.2- في حين حققت فائضا مستمرا ومتدبدا خلال الفترة من 1991 حتى عام 2010 وفي عام 2011 حققت الميزانية العامة عجزا بلغ 6553.2- مليون دينار وذلك نظرا للأحداث التي مرت بها البلاد انداك في حين حققت فائضا في عام 2012 بما قيمته 16189.8 مليون دينار التي مرت بها البلاد انداك وفي ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد

قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية واجمالي الاستثمار المحلي دراسة تطبيقية(22-60)

والناتجة عن الانقسام السياسي وتدني الإنتاج النفطي المحلي لسنة 2013م وإغلاق الموانئ والحقول النفطية؛ وتراجع أسعار النفط العالمية في سنة 2014 و2015 والذي يعد الممول الرئيسي للإيرادات بالموازنة العامة للدولة وزيادة مستوى الإنفاق التشغيلي الحكومي غير المدروس من سنة 2012 نظرا لاتجاه الحكومات المتعاقبة منذ سنة 2012 لسياسات مالية توسيعية ساهمت في زيادة الإنفاق الحكومي على حساب الإنفاق الاستثماري بالميزانية العامة للدولة وتدني مستوى الإيرادات السيادية في ظل ضعف القاعدة الإنتاجية وما نتج عن ذلك من العجز المتراكم في الميزانية للدولة منذ سنة 2013 سبب ذلك في تدني العوائد النفطية وهذا له تأثير على الإيرادات العامة للدولة وبالتالي تواجه عجزا في الميزانية كما هو موضح في الجدول التالي وقدره في سنة 2017 عجزا وقدره 10354.4- مليون دينار وفي عامي 2018 و 2019 حققت فائضا بما قيمته 9857.2 و 11552.2 مليون دينار على التوالي فبين حين شهدت الميزانية العامة عجزا في عام 2020 م وقدره -14492.0 .



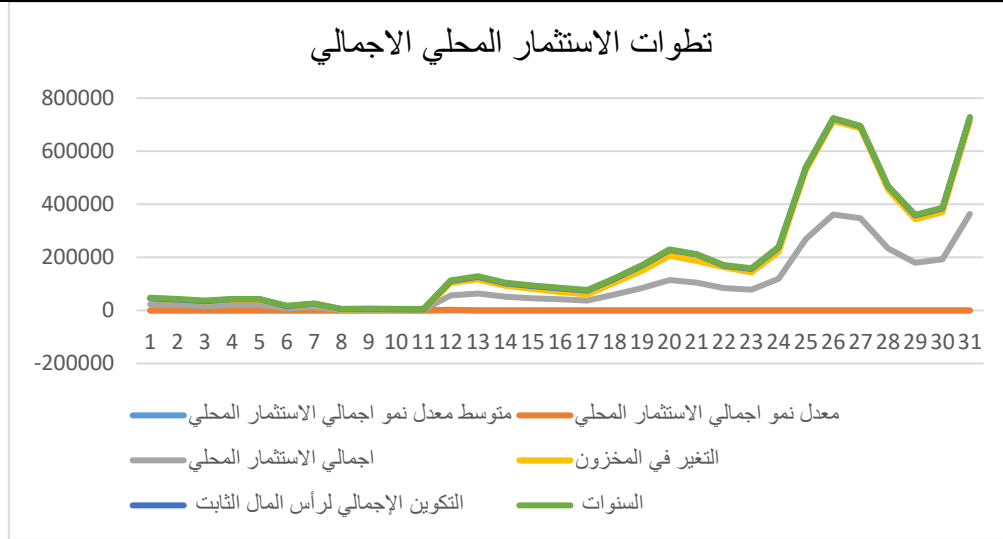
الشكل رقم (3) يوضح الفائض أو العجز في الميزانية خلال الفترة (1990-2020)

4 - تحليل اتجاهات الاستثمار في ليبيا خلال الفترة (1990-2020)

قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية واجمالي الاستثمار المحلي دراسة تطبيقية(22-60)

اتسم حجم اجمالي الاستثمار المحلي بتذبذب خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، كما تفاوتت معادلات النمو السنوي في المتوسط في بعض السنوات ففي الفترة من (1990-1995) بلغ متوسط معدل نمو اجمالي الاستثمار المحلي (59.58%)، حيث سجل أكبر معدل نمو له في عام 1993 حيث بلغ ما نسبته 19.33% اما في عام 1995 فقد حقق انخفاضا بما نسبته 61.96% والسبب في ذلك تراجع اسعار النفط، أما في الفترة (1996-2000) ، والتي بلغ متوسط معدل نمو اجمالي الاستثمار المحلي (47.84 - %)، حيث سجل معدل نمو له أكبر معدل ارتفاع له في عام 1996 بلغ (57.48%)، اما خلال الفترة (2001-2005) فقد بلغ متوسط معدل نمو اجمالي الاستثمار المحلي ما نسبته (481.34%) حيث كانت اعلى نسبة معدل نمو في المتوسط خلال فترة الدراسة وذلك نتيجة ادخال مرونة على التشريعات القانونية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي وخاصة في مجال الخدمات المصرفية، (قرار اللجنة الشعبية العامة سابقا لسنة 2004 بشأن الإذن للمصارف التجارية لمنح تسهيلات ائتمانية للشركات الأجنبية في إطار المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي. اما خلال الفترة (2006-2010) فقد حقق متوسط معدل نمو اجمالي الاستثمار المحلي ما نسبته (126.16%) حيث سجل معدل نمو له أكبر معدل ارتفاع له في عام 2007م ما نسبته (59.71%). اما خلال الفترة (2011-2015) فقد حقق متوسط معدل نمو اجمالي الاستثمار المحلي ما نسبته (37.04%) حيث سجل معدل نمو له أكبر معدل ارتفاع له في عام 2014م بما نسبته (126.40) %، اما خلال الفترة (2016-2020) حقق متوسط معدل نمو اجمالي الاستثمار المحلي ما نسبته (39.44) % في حين سجل معدل نمو اجمالي الاستثمار المحلي أكبر معدل ارتفاع له في عام 2020م بما نسبته (88.76%).

قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية واجمالي الاستثمار المحلي دراسة تطبيقية(22-60)



الشكل رقم (4) يوضح تطورات الاستثمار المحلي الاجمالي في ليبيا خلال الفترة (1990-2020)

وصف وتقدير النموذج القياسي:

يمكن وصف النموذج القياسي في العلاقة بين الاستثمار المحلي كمتغير تابع، والإيرادات العامة والنفقات العامة والضرائب والنواتج المحلي الاجمالي كمتغيرات مستقلة، ويمكن وضع العلاقة

كما في الدالة التالية :

$$DI_t = \alpha_1 + \beta_1 REV_t + \beta_2 DEP_t + \beta_3 T_t + \beta_4 GDP_t + u_t$$

حيث: (DI_t) يمثل المتغير التابع (الاستثمار المحلي) في السنة t .

(α_1) : هي ثابت الدالة.

$(\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5)$: هي تمثل معالم المتغيرات المستقلة.

(REV_t) تمثل المتغير المستقل الإيرادات العامة.

قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية واجمالي الاستثمار المحلي دراسة تطبيقية(22-60)

(DEP_t) تمثل المتغير المستقل النفقات العامة.

(T_t): تمثل المتغير المستقل الضرائب.

(GDP_t): تمثل المتغير المستقل الناتج المحلي الاجمالي.

(ϵ_t) : متغير عشوائي يعكس كل العوامل الأخرى التي لم تدرج في النموذج .

اختبار استقرار السلاسل الزمنية Unite root test

سيتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار (ديكي – فولر) المعدل (ADF) واختبار

(فيليبس – بيرون) (PP) لبيان ما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة مستقرة

أم لا .

وباستخدام البرنامج، يبين الجدولين رقم (5,6) نتائج هذا الاختبار لمتغيرات الدراسة على النحو

الآتي:

أ - اختبار ديكي فولر الموسع.

جدول رقم (1) نتائج إستقرارية متغيرات الدراسة للفترة (1990-2020) باستخدام اختبار

ديكي فولر (ADF) Augmented Dickey – Fuller

المتغير	المستوى			الفرق الأول			مستوى إستقرارية السلسلة
	Prob			Prob			
	INT	INT + T	Non	INT	INT + T	Non	
DI	0.9999	0.9613	0.9997	0.0000	0.0000	0.4890	عند الفرق الأول
REV	0.1259	0.1411	0.1160	0.0000	0.0000	0.0000	عند الفرق الأول

قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية واجمالي الاستثمار المحلي دراسة تطبيقية....(22-60)

DEP	0.5602	0.1906	0.5164	0.0000	0.0002	0.0000	عند الفرق الأول
T	0.2393	0.4345	0.3282	0.0003	0.0019	0.0000	عند الفرق الأول
GDP	0.0800	0.0000	0.4536	0.0001	0.0009	0.0000	عند الفرق الأول

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10)

ومن الجدول أعلاه تشير لنا نتائج اختبار (ADF) أن متغيرات الدراسة المتمثلة في (اجمالي الاستثمار المحلي DI – الإيرادات العامة REV – النفقات العامة DEP – الضرائب T) لم تستقر بالنماذج الثلاثة الأولى (الحد الثابت، والحد الثابت مع اتجاه زمني، دون الحد الثابت) ولقد تم أخذ الفروق الأولى لها فكانت النتيجة استقرارها عند الفرق الأول وعند جميع النماذج به (الحد الثابت، والحد الثابت مع اتجاه زمني، دون الحد الثابت)، وعند مستوى معنوية 5% وبذلك تكون السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات مستقرة بالدرجة (1) بينما كانت نتيجة المتغير إجمالي الناتج المحلي GDP قد استقرت عند المستوى (0) وعند النموذج به (الحد الثابت مع اتجاه زمني) فقط.

ب- اختبار (PP)

النتائج الواردة بالجدول رقم (2) تبين مستوى استقرارية متغيرات الدراسة وذلك عن طريق فحصها باختبار (PP) حيث لم تستقر جميع متغيرات الدراسة المتمثلة في (اجمالي الاستثمار المحلي DI – الإيرادات العامة REV – النفقات العامة DEP – الضرائب T – إجمالي الناتج المحلي GDP) عند المستوى وعند جميع النماذج (الحد الثابت، والحد الثابت والاتجاه الزمني، وبدون حد ثابت واتجاه زمني) ومن أجل استقرارية هذه المتغيرات فلقد تم أخذ الفرق الأول لها فتضح من نتائج الفرق الأول ان هذه المتغيرات قد استقرت عند الفرق الأول وعند جميع النماذج (الحد الثابت، والحد الثابت

قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية واجمالي الاستثمار المحلي دراسة تطبيقية(22-60)

والاتجاه الزمني، وبدون حد ثابت واتجاه زمني) وعند مستوى معنوية 5% وبذلك تكون المتغيرات مستقرة (ساكنة) بدرجة (1(1)) بينما كانت نتيجة المتغير اجمالي الاستثمار المحلي DI غير مستقرة عند المستوى (0(0)) وعند المستوى (1(1)) وعند جميع النماذج (الحد الثابت، والحد الثابت مع اتجاه زمني، دون الحد الثابت).

جدول رقم (2) نتائج إستقرارية متغيرات الدراسة للفترة (1990-2020) باستخدام اختبار

Philips – Perron Test (PP)

المتغير	المستوى			الفرق الأول			مستوى إستقرارية السلسلة
	Prob			Prob			
	INT	INT + T	Non	INT	INT + T	Non	
DI	0.9939	0.9684	0.9615	0.0001	0.0001	0.0000	عند الفرق الأول
REV	0.1572	0.1411	0.1637	0.0000	0.0000	0.0000	عند الفرق الأول
DEP	0.6528	0.2018	0.6038	0.0000	0.0000	0.0000	عند الفرق الأول
T	0.2734	0.4381	0.4104	0.0000	0.0000	0.0000	عند الفرق الأول
GDP	0.0800	0.2500	0.5334	0.0000	0.0000	0.0000	عند الفرق الأول

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10)

وبذلك ومن خلال ما سبق تأكد لنا أن متغيرات الدراسة منها ما قد استقرت عند الفرق الأول I

(1) ومنها ما قد استقرت عند المستوى (0) I وهو ما يتوافق واستخدام النموذج (ADF) بهذه

الدراسة

تطبيق خطوات نموذج ARDL

ننتقل إلى تطبيق خطوات نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة وذلك بالاعتماد على برنامج 10 .

Eviews

تحديد فترات أو فجوات التباطؤ الزمني من أجل تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء الزمني

المناسبة، نستخدم مجموعة من المعايير

- معيار المعلومات لـ (Akaike Information Criterion) (AIC)

- معيار المعلومات لـ (Information Schwarz) (SC)

- معيار المعلومات لـ (Hannan & Quinn Information Criterion) (HQIC) .

الجدول رقم (3) تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء

VAR Lag Order Selection Criteria Optimum lag selection

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-2271.296	NA	6.51e+60	157.0549	157.3378	157.1435
1	-2151.642	181.5439	2.15e+58	151.2857	153.2659	151.9059
2	-2047.344	115.0878*	2.76e+56*	146.5755*	150.2530*	147.7272*

من خلال نتائج الجدول رقم (3) يتضح لنا ان التباطؤ الثاني هو التباطؤ الأنسب لبيانات

الدراسة الحالية خلال الفترة من 1990 الي 2020

تقدير العلاقة بين الاستثمار المحلي والايادات العامة والنفقات العامة والضرائب والنواتج المحلي

الاجمالي:

1- اختبارات كفاءة النموذج:

أ- الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي:

قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية واجمالي الاستثمار المحلي دراسة تطبيقية(22-60)

وبالنظر الى النتائج الخاصة باختبارات سلسلة البواقي للنموذج المقدر والواردة بالجدول رقم (4)

يتضح:

- أن هذه السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك اعتمادا على قيمة إحصاء اختبار Jarque Bera Normality test البالغة (0.195275) وهي أكبر من جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا 10% 5% 1% وهو ما يدعو الى قبول الفرض العدمي والقاضي بأن هذه السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي.
- عدم معاناة هذه السلسلة من مشكلة الارتباط الذاتي Serial correlataion وذلك من عدم معنوية إحصاء اختبار (Breusch –Godfrey Serial correlataion) فهي غير معنوية عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا. وهو ما يدعو الى قبول الفرض العدمي والقاضي بأن هذه السلسلة لا تعاني من مشكلة الارتباط المتسلسل.
- عدم معاناة هذه السلسلة من مشكلة عدم التجانس Heteroskedaticity أو عدم تجانس التباين الشرطي ARCH effect وذلك لعدم معنوية إحصاءاتي اختباري Breusch pagan Godfrey test واختبار ARCH وعند جميع مستويات المعنوية المعتبرة.

الجدول رقم (4) اختبارات سلسلة البواقي Residuals

Statistic Value	Prob	TEST
Brusch-Godfery serial correlation LM test No serial correlation at up to 2 lags: Null hypothesis		
F- Statistic	1.656314	0.2351
Obs*R-Square	6.711988	0.0349

قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية واجمالي الاستثمار المحلي دراسة تطبيقية.... (22-60)

Normality test (Jarque Bera) Residual are Normally Distributed:Null hypothesis		0.195275	0.906978
Heteroscedasticity Homoskedasticity:Null hypothesis	Breusch-Pagan-Godfrey Test		
	F- Statistic	0.159239	0.9994
	Obs*R-Squared	4.501321	0.9956
	Scaled explained SS	1.704046	1.0000
	ARCH test		
	F- Statistic	0.000683	0.9793
	Obs*R-Squared	0.000736	0.9784

ب: اختبار أخطاء التوصيف للنموذج:

اختبار Ramsey Reset test تم الاعتماد على هذا الاختبار الذي تحدد نتائجه مدى ملائمة أو تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي لهذا النموذج وحيث أن نتائجه تشير الى أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي، وبذلك فإن النموذج يعد صحيح، وذلك بدلالة قيمة F التي بلغت قيمتها (1.106711) عند مستوى معنوية أكبر من 5% والبالغ (0.3135) وبهذا نرفض فرض عدم القضي بعدم ملائمة النموذج من حيث الشكل الدالي، ونقبل الفرض البديل القاضي بسلامة وصحة النموذج.

الجدول رقم (5) اختبار أخطاء التوصيف للنموذج Ramsey RESET Test

	Value	df	Prob
F – Statistic	1.106711	(1 ، 12)	0.3135

ج: الاختبارات الخاصة باستقرار هيكل النموذج: Stability of the model:

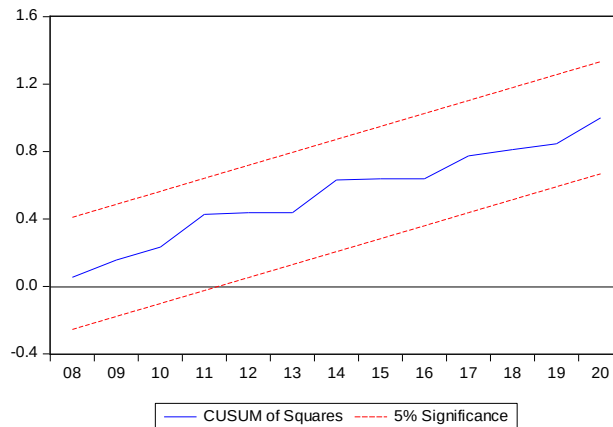
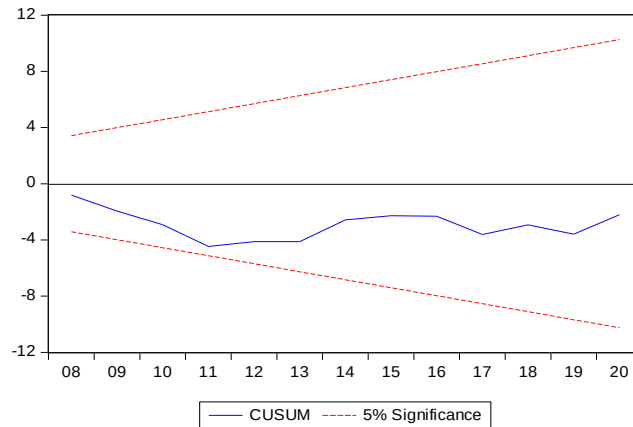
من خلال فحص الشكل رقم (5) وملحوى على إحصائية CUSUM التي تعبر عن مدى الاستقرار

الهيكل للنموذج على مستوى الحد الثابت والإحصائية CUSUM of Squares والتي تعبر عن

مدى الاستقرار الهيكل للنموذج على مستوى التباين.

يتبين من أن الخطوط الممثلة للإحصائيتين تقع جميعها في الحدود الحرجة عند مستوى 5% وهو

ما يؤكد استقرار معلمات النموذج خلال الاختبارات المتكررة.



الشكل رقم (5) اختبار استقرار هيكل النموذج وفقاً لإحصائيات
CUSUM of Squares - CUSUM

قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية واجمالي الاستثمار المحلي دراسة تطبيقية(22-60)

ثانياً: التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود

التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود:

تشير النتيجة الوارد بالجدول رقم (6) والخاص باختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة الى وجود ارتباط بعلاقة توازنية ذات الأجل الطويل (علاقة تكامل مشترك) وهذه العلاقة ذات اتجاه من المتغيرات المستقلة الى المتغير التابع، وهو ما تدل عليه إحصائية الاختبار ذات القيمة (8.563395) حيث إنها أكبر من الحد الأعلى للاختبار $I(1)$ وعند جميع مستويات المعنوية. وهو ما يتيح لنا رفض فرض عدم القائل بعدم وجود علاقة ارتباط توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين ونقبل الفرض البديل القاضي بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين..

جدول رقم (6) اختبار التكامل المشترك بين متغيرات

Test Statistic	Value K	
F-statistic Significance	8.563395	
	1(0)	1(1)
	2.08	3
	2.39	3.38
	2.7	3.73
	3.06	4.15

ثالثاً: تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج:

وبما أن المتغير التابع يرتبط بعلاقة توازنية طويلة الأجل بالمتغيرات المستقلة فأن أمر تقدير هذه العلاقة ذو أهمية ، وبذلك تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (7) والخاصة بتقدير هذه العلاقة بان المتغيرات المستقلة هناك علاقة طردية معنوية عند مستوى $\alpha = 5\%$ بين النفقات العامة DEP

قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية واجمالي الاستثمار المحلي دراسة تطبيقية(22-60)

واجمالي الاستثمار المحلي DI بحيث الزيادة بوحدة واحدة من النفقات العامة تقابلها الزيادة بـ 9.28 وحدة من اجمالي الاستثمار المحلي DI في الأجل الطويل، وهناك علاقة طردية غير معنوية بين كل من الناتج المحلي الإجمالي واجمالي GDP والضرائب T مع الاستثمار المحلي DI المدى الطويل، كما تبين وجود علاقة عكسية سالبة غير معنوية بين الارادات العامة REV و الاستثمار المحلي DI في المدى الطويل.

الجدول رقم (7) نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP	9.286014	2.924004	3.175787	0.0073
GDP	0.664661	2.862164	0.232223	0.8200
REV	-5.316570	2.776584	-1.914788	0.0778
T	3.90E-05	1.76E-05	2.221437	0.0447

رابعا: تحليل ديناميكيات الأجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد:

تشير نتائج اختبار تصحيح الخطأ غير المقيد $UECM$ والواردة بالجدول رقم (8) الى ان حد تصحيح الخطأ $Error\ correction$ سالبا ومعنويا عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا وهو ما يفي بالشرط الأساس في النموذج لتصوير ديناميكيات الجبل القصير فقد بلغت قيمة معلمة تصحيح الخطأ $CoinEq(-1)$ ما قيمته (-0.883812) وهو ما يعنى ان تقريبا 90% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن سنة بالنسبة لهذه الدراسة اعتبارا لاعتمادنا السلاسل الزمنية السنوية ، وهو ما يعنى ان العودة الى التوازن ممكنة في ظرف سنة ونيف ، واعتبارا لمعنوية المتغير المستقل فهذا يدل على قوة إمكانية الاستفادة من هذا النموذج في تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل .

قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية واجمالي الاستثمار المحلي دراسة تطبيقية(22-60)

الجدول رقم (8) تحليل ديناميكيات الأجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DI(-1))	0.514404	0.081911	6.280073	0.0000
D(DEP)	1.705045	1.113835	1.530788	0.1498
D(DEP(-1))	-5.401066	1.473631	-3.665142	0.0029
D(GDP)	-0.460455	0.335514	-1.372385	0.1932
D(GDP(-1))	3.242755	0.272420	11.90351	0.0000
D(REV)	-0.653815	0.488648	-1.338007	0.2038
D(REV(-1))	3.410915	0.831192	4.103641	0.0012
CointEq(-1)*	-0.883812	0.094424	-9.360027	0.0000

اختبار السببية

سيتم هنا إجراء اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة اعتماداً على منهجية Toda and

Yamamoto (1995) وبما أن هذه المنهجية لا تهتم أصلاً لدرجة تكامل متغيرات الدراسة إلا أن

متغيرات الدراسة منها ما هو مستقر من الدرجة (1) | منها ما هو مستقر من الدرجة (0) | وذلك

كما جاء باختبارات الاستقرار لكل من ADF PP خلال اختبارها من أجل استخدام منهجية

ARDL بالجزء السابق.

لذلك سيتم اعتماد نتائج كلا من درجة إستقرارية المتغيرات المستعلم عليها بالجزء السابق عن

طريق فحص أشكال المتغيرات واختبارات جذر الوحدة وتحليل الارتباط الوارد بمصفوفة ارتباط

المتغيرات، وستكون بداية عمل الكشف عن السببية من تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء

Optimum lag selection وهو ما يتطلب الكشف عنها عن طريق منهجية VAR لتتناسب

واختبار Toda and Yamamoto.

أولاً: تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء Optimum lag selection:

بناءً على بيانات الجدول المرفق رقم (3) الذي يبين من خلال النتائج الواردة به والخاصة بتقدير الحد الأمثل لفترات الإبطاء المزمع استخدامها في نموذج Aigmented VAR والمعتمد عليه أيضاً في إجراء اختبار السببية Toda and Yamamoto بين متغيرات الدراسة، ولقد تم تحديدها بفترة الإبطاء 2.

ثانياً: العلاقة السببية طويلة المدى بين الاستثمار المحلي والإيرادات العامة والنفقات العامة والضرائب والنواتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الليبي

وفقاً لنتائج اختبار تودا وياماتو للسببية، الموضحة بالجدول رقم (9) يمكننا التأكيد على وجود علاقة سببية تتجه من المتغيرات النفقات العامة والنواتج المحلي الإجمالي والضرائب إلى متغير اجمالي الاستثمار المحلي بالمدى الطويل. أي أن المتغيرات النفقات العامة والنواتج المحلي الإجمالي والضرائب يمكن أن تفسر التغيرات التي تحدث في متغير اجمالي الاستثمار المحلي. ووجود علاقة سببية تتجه من المتغيرات اجمالي الاستثمار المحلي والنواتج المحلي الإجمالي والضرائب إلى المتغير النفقات العامة بالمدى الطويل. أي أن المتغيرات اجمالي الاستثمار المحلي والنواتج المحلي الإجمالي والضرائب يمكن أن تفسر التغيرات التي تحدث في متغير النفقات العامة. ووجود علاقة سببية تتجه من المتغيرات النفقات العامة والإيرادات العامة إلى المتغير الناتج المحلي الإجمالي بالمدى الطويل. أي أن المتغيرات النفقات العامة والإيرادات العامة يمكن أن تفسر التغيرات التي تحدث في متغير الناتج المحلي الإجمالي. ووجود علاقة سببية تتجه من المتغيرات اجمالي الاستثمار المحلي والنفقات العامة والنواتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة إلى متغير الضرائب بالمدى الطويل. أي أن المتغيرات

قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية واجمالي الاستثمار المحلي دراسة تطبيقية(22-60)

اجمالي الاستثمار المحلي والنفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة يمكن أن تفسر التغيرات التي تحدث في متغير الضرائب. ووجود علاقة سببية تتجه من المتغيرات اجمالي الاستثمار المحلي والناتج المحلي الاجمالي العامة الى المتغير الإيرادات العامة بالمدى الطويل , أي أن المتغيرات اجمالي الاستثمار المحلي والناتج المحلي الاجمالي العامة يمكن أن تفسر التغيرات التي تحدث في متغير الإيرادات العامة.

الجدول رقم (9) اختبار تودا وياماتو للسببية

Dependent variable: DI			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DEP	8.035315	2	0.018
GDP	49.09014	2	0
T	7.056271	2	0.0294
REV	1.328328	2	0.5147
All	169.2026	10	0
Dependent variable: DEP			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DI	15.78223	2	0.0004
GDP	13.6388	2	0.0011
T	7.125818	2	0.0284
REV	16.19126	2	0.0003
All	85.72355	10	0
Dependent variable: GDP			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DI	2.027361	2	0.3629
DEP	19.52265	2	0.0001
T	2.970537	2	0.2264
REV	29.37436	2	0
All	53.6845	10	0
Dependent variable: T			

قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية وإجمالي الاستثمار المحلي دراسة تطبيقية(22-60)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DI	11.72638	2	0.0028
DEP	19.35599	2	0.0001
GDP	23.7817	2	0
REV	32.72749	2	0
All	47.82605	10	0
Dependent variable: REV			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DI	8.275971	2	0.016
DEP	4.015701	2	0.1343
GDP	10.35134	2	0.0057
T	1.985842	2	0.3705
All	34.59476	10	0.0001

النتائج: -

في ضوء ما ورد في الفصول والمباحث تمكنا من رصد مجموعة من النتائج التي اختبرنا من خلالها

صحة الفرضيات ومضمون الإطار النظري والتطبيقي للدراسة، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1- أظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة أن السلاسل الزمنية باستخدام اختبار كل من (ديكي -

فولر) المعدل (ADF) و(فيليبس - بيرون) (PP) أن متغيرات الدراسة المتمثلة في (إجمالي

الاستثمار المحلي DI - الإيرادات العامة REV - النفقات العامة DEP - الضرائب T) لم تستقر

بالنماذج الثلاثة الأولى ((الحد الثابت ، والحد الثابت مع اتجاه زمني، دون الحد الثابت) ولقد تم

أخذ الفروق الأولى لها فكانت النتيجة استقرارها عند الفرق الأول وعند جميع النماذج به (الحد

الثابت ، والحد الثابت مع اتجاه زمني، دون الحد الثابت) ، وعند مستوى معنوية 5% وبذلك تكون

السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات مستقرة بالدرجة (1) بينما كانت نتيجة المتغير إجمالي الناتج

المحلي GDP قد استقرت عند المستوى (0) وعند النموذج به (الحد الثابت مع اتجاه زمني) فقط.

قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية واجمالي الاستثمار المحلي دراسة تطبيقية(22-60)

2- أوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك ان المتغير التابع يرتبط بعلاقة توازنية طويلة الأجل بالمتغيرات المستقلة فأن أمر تقدير هذه العلاقة ذو أهمية ، وبذلك تشير النتائج والخاصة بتقدير هذه العلاقة بان المتغيرات المستقلة هناك علاقة طردية معنوية عند مستوى $\alpha = 5\%$ بين النفقات العامة DEP واجمالي الاستثمار المحلي DI بحيث الزيادة بوحدة واحدة من النفقات العامة تقابلها الزيادة بـ 9.28 وحدة من اجمالي الاستثمار المحلي DI في الأجل الطويل، وهناك علاقة طردية غير معنوية بين كل من الناتج المحلي الإجمالي واجمالي GDP والضرائب T مع الاستثمار المحلي DI المدى الطويل، كما تبين وجود علاقة عكسية سالبة غير معنوية بين الارادات العامة REV و الاستثمار المحلي DI في المدى الطويل.

3- تشير نتائج اختبار تصحيح الخطأ غير المقيد UECM الى ان حد تصحيح الخطأ Error correction سالبا ومعنويا عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا وهو ما يفي بالشرط الأساس في النموذج لتصوير ديناميكيات الجبل القصير فقد بلغت قيمة معلمة تصحيح الخطأ $CoinEq(-1)$ ما قيمته (-0.883812) وهو ما يعنى ان تقريبا 90% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن سنة بالنسبة لهذه الدراسة اعتبارا لاعتمادنا السلاسل الزمنية السنوية ، وهو ما يعنى ان العودة الى التوازن ممكنة في ظرف سنة ونيّف ، واعتبارا لمعنوية المتغير المستقل فهذا يدل على قوة إمكانية الاستفادة من هذا النموذج في تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل .

4- بينت نتائج اختبار العلاقة السببية بأسلوب (1995) Toda and Yamamoto يمكننا التأكيد على وجود علاقة سببية تتجه من المتغيرات النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي

قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية واجمالي الاستثمار المحلي دراسة تطبيقية(22-60)

والضرائب الى متغير اجمالي الاستثمار المحلي بالمدى الطويل . أي أن المتغيرات النفقات العامة والنتائج المحلي الإجمالي والضرائب يمكن أن تفسر التغيرات التي تحدث في متغير اجمالي الاستثمار المحلي. ووجود علاقة سببية تتجه من المتغيرات اجمالي الاستثمار المحلي والنتائج المحلي الإجمالي والضرائب الى المتغير النفقات العامة بالمدى الطويل . أي أن المتغيرات اجمالي الاستثمار المحلي والنتائج المحلي الإجمالي والضرائب يمكن أن تفسر التغيرات التي تحدث في متغير النفقات العامة. ووجود علاقة سببية تتجه من المتغيرات النفقات العامة والإيرادات العامة الى المتغير النتائج المحلي الإجمالي بالمدى الطويل . أي أن المتغيرات النفقات العامة والإيرادات العامة يمكن أن تفسر التغيرات التي تحدث في متغير النتائج المحلي الإجمالي. وجود علاقة سببية تتجه من المتغيرات اجمالي الاستثمار المحلي والنفقات العامة والنتائج المحلي الإجمالي بالمدى الطويل . أي أن المتغيرات اجمالي الاستثمار المحلي والنفقات العامة والنتائج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة يمكن أن تفسر التغيرات التي تحدث في متغير الضرائب. ووجود علاقة سببية تتجه من المتغيرات اجمالي الاستثمار المحلي والنتائج المحلي الإجمالي الى المتغير الإيرادات العامة بالمدى الطويل . أي أن المتغيرات اجمالي الاستثمار المحلي والنتائج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة يمكن أن تفسر التغيرات التي تحدث في متغير الإيرادات العامة.

5- بينت نتائج اختبار استقرارية هيكل النموذج أن النموذج مستقر هيكليا وذلك لأن كل جذور المعادلة تقع ضمن الدائرة الممثلة للحدود الحرجة للاختبار.

6- اوضحت نتائج اختبار التوزيع الطبيعي أن سلسلة البواقي للنموذج المقدر Augmented VAR model تتوزع توزيعا طبيعيا فلقد بلغت القيمة الاحتمالية لإحصاء Jarque – Bera normality test قيمة تفوق جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا.

قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية وإجمالي الاستثمار المحلي دراسة تطبيقية(22-60)

7- يتضح نتائج اختبار VAR Residual serial correlation LM test والمستخدم للكشف عن مشكلة الارتباط المتسلسل المعادلات ضمن نموذج VAR المعدل أن النموذج لا يعاني من المشكلة المستكشف عنها حيث كانت القيمة الاحتمالية لإحصاء الاختبار غير معنوية لأغلب مستويات المعنوية المعتبرة إحصائياً.

8- توضح نتائج اختبار عدم تجانس التباين يتضح أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين وذلك بمرجعية عدم معنوية إحصاء الاختبار.

التوصيات

1- الحاجة إلى العمل على إصلاح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الليبي المتمثلة في انخفاض مساهمة القطاع غير النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، مما يحمي الاقتصاد الوطني من تقلبات أسعار النفط وآثارها السلبية.

2- ضرورة تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا كأحد الركائز الأساسية لمناخ الاستثمار سيجعل مناخ الاستثمار لتدفقات الاستثمار أكثر جاذبية.

3- لتطوير القاعدة الصناعية الليبية، تساهم في زيادة حوافز وفوائد الاستثمار في القطاع الصناعي، وتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على عائدات النفط.

4- تكثيف جهود التعاون مع الجهات المعنية من أجل تشجيع وخلق المزيد من الاستثمارات.

5- زيادة الاستثمار لأبد من إصلاح عدة جوانب من بينها الإصلاحات الإدارية ومحاربة البيروقراطية، وزيادة وتعزيز الجانب الأمني وزيادة شفافية القوانين المتعلقة بالاستثمار.

6- محاولة توفير بيئة اقتصادية واجتماعية ومناخ استثمار أكثر ملائمة.

7- ضرورة قيام الدولة بزيادة حجم إنفاقها الاستثماري وخاصة الموجه إلى تقوية البنية التحتية

8- يجب على الدولة تطبيق سياسة لاستهداف الاستثمار المحلي، وذلك عن طريق توجيه الحوافز

الضريبية إلى الاستثمارات المحلية.

قائمة المراجع

1. آدم مهدي أحمد، الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، 1999.

2. اياد عبد الفتاح السنور أساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

3. جيمس جوارتن، ريجاد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد العظيم حمد، الرياض، دار المريخ للنشر، 1998.

4. رضا علي الصالح. عبد المجيد الهادي الرتيمي، واقع السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد الليبي» للفترة 2019-2012، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد العاشر يناير 2020.

5. رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

6. صدى ليبيا ديسمبر 17، 2020، الصالون الاقتصادي بصدر توصيلته حول السياسة المالية (مؤسسة الصالون الاقتصادية).

7. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، القاهرة، 2005، بدون طبعة.

8. علي رمضان شنيبش تطور الأوضاع والسياسات الاقتصادية في ليبيا 2012-2017.

قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية واجمالي الاستثمار المحلي دراسة تطبيقية(22-60)

9. عيسى صالح علي فاخر مفتاح بوفرنة، أثر انخفاض أسعار وإنتاج النفط على الموازنة الحكومية في ليبيا

مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، المجلد الثالث العدد الخامس 2016.

10. منصور الزين، تشجيع الاستثمارات وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع،

الطبعة الأولى، الأردن، 2013.

11. هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاجتماعية، دار النهضة العربية، الطبعة

الثانية.

12. محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر

والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.

13. مصرف ليبيا المركزي إدارة البحوث والاحصاء المجلد 54. 2014